

الجامعة في الوطن العربي: الرهان و المأمول في ظل الجودة الشاملة

The university in the Arab world: The present and the hopeful on the light of the comprehensive quality.

قيال موراد*¹، رقيق ساعد²، بهلولي خالد³

¹ جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر).

² جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر).

³ جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر).

ملخص:

يتمحور مقالنا هذا حول مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وعناصر النظام لتطبيقها ونطاقاتها ومعاييرها العالمية، مع ذكر أسباب تطبيقها في الوطن العربي، مشخصين واقع التعليم العالي في العالم العربي باستعراض أغلب مشكلاته و تحدياته الآنية والمستقبلية في ظل مساعيه لبلوغ الجودة الشاملة وفق ضغوط كل من العولمة والإمكانيات المتاحة . لعلنا نساهم بجملة من الاقتراحات لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمعاتنا. مع توجيه نداء إلى كل الفاعلين في الحقل الجامعي من صناع القرار السياسي و النخبة المثقفة، وصولاً لكل فعاليات المجتمع المدني لدعم و مرافقة الجامعة في كل أقطار الوطن العربي لتنهض من كبوتها . آمليين أن تجد محاولتنا هذه آذاناً صاغية ، وإرادات صادقة .

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة؛ التعليم العالي؛ الوطن العربي.

Abstract:

Our topic is about the concept of administration of the comprehensive quality in the high education and the components of system for its applications and fields and its universal criteria with mentioning the causes of its application in the Arab world stating the current situation of the high education in the Arab world by showing the most of its problems and its present and future challenges on the light of its attempts to reach the comprehensive quality according to the pressures of both the globalization and the available potentials. Hoping to contribute by some proposals to reform or repairing the high education system and scientific research in our societies with a call to all the most prominent figures at the universal field such as: the political decision-makers; the educated elite and all the different sections of civil society for supporting and accompanying me university in all the countries of the Arab world in order to make the university wake up of its failures hoping that our attempt find true wills and all ears

Keywords: administration quality; high education; Arab world.

* Corresponding author, e-mail : dguialm@gmail.com

1- مقدمة

إن ما يشهده العالم اليوم من تطور سريع و فائق في جل المجالات الحياتية سواء الاقتصادية أو الثقافية أو التربوية أو التكنولوجية ، يُحتم على كل دول العالم و خاصة الدول العربية أن تسير هذه التحولات العميقة في الساحة الدولية، و أن تجعل من إفرات العولمة لكل ما هو أمامها عاملا ايجابيا لتطوير نظمها و على مختلف الأصعدة تماشيا مع ما تفرضه هذه الشمولية من تحديات في الوقت الراهن والمستقبلي .

ولعل من أهم النظم الاجتماعية التي لا مناص لدولنا العربية من ترسيخ مكانتها في ظل التقدم المعرفي نجد النظام التربوي عموما ، ولاسيما التعليم العالي كونه مُكوّن الكفاءات و النخب التي تُسير مفاصل السلطة و صنع القرار في أي بلد .

و الوطن العربي كغيره من التكتلات يتحتم على جامعاته و مدارسها العليا وغيرها من مراكز الإشعاع العلمي والحضاري أن يواكب الجامعات العالمية، وذلك لما بلغته من رقي علمي و معرفي خلق فجوة معرفية كبيرة بين الطالب الجامعي العربي والطالب الجامعي الغربي أولا ، وكذلك بين الأستاذ الجامعي في الشرق والأستاذ الجامعي في الغرب.

فرغم تبني الجامعات العربية لمشروع الجودة الشاملة لكن لا يزال التعليم العالي والبحث العلمي - للأسف - يراوح مكانه إن لم نقل زاد في التأخر والتدني لمستويات خطيرة تدق ناقوس الخطر .خصوصا و النقلة الكبيرة التي يعرفها العالم اليوم بانتقاله من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث المتمثل في اقتصاد المعرفة.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتعليم العالي في الوطن العربي أن يرتقي إلى مصاف التعليم العالي في الجامعات الراقية ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤل الفرعيين الآتين :

* ما أهم المشكلات والتحديات التي تعانها الجامعات في الدول العربية ؟

* ما خطوات وآليات تصحيح مسار التعليم العالي في الوطن العربي في ظل نظام الجودة الشاملة ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات يمكن التعرض للنقاط الآتية :

2- مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

تباينت تعريفات إدارة الجودة الشاملة و اختلفت آراء الباحثين في تحديد مضمونها كل حسب وجهة نظره.

فيعرفها JURAN على أنها : " ليست برنامج بل نظام تسييري يستخدم و يطبق أدوات تم تطويرها وتطبيقها بصورة فعالة على المؤسسة مع إحداث تغيير في توجهات العاملين ومستويات التشغيل اليومية، ولنجاح تطبيق هذا النظام يجب على جميع الأقسام الالتزام طويل الأجل بالجودة " (سعيد، 1998، صفحة 74)

بينما يعرفها KALUZNY بأنها: " الطريقة النظامية في تخطيط وتنفيذ عملية التحسين المستمر في المؤسسة التي تركز على إرضاء العميل وتلبية توقعاته وتحديد المشكلات والتعرف عليها وزيادة الشعور بالانتماء لدى العاملين، ودعم فكرة المشاركة في اتخاذ القرار من خلال تطبيق أدوات تحليلية وإحصائية لجمع البيانات عن مختلف نشاطات المؤسسة لتسهيل عملية الاتصال واتخاذ القرار " (سعيد، 1998، صفحة 75)

و تضيف منظمة الجودة البريطانية بأنها: الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك و أهداف المؤسسة . (فراس، 2016، صفحة 5)

كما يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الجامعة ليوثر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من التعليم والبحث العلمي، أو فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية بأكفا الأساليب وأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة". (النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، 2000، صفحة 7)

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الجامعة ليوثر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من التعليم والبحث العلمي، أو فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية بأكفا الأساليب وأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة" (الشرقاوي، 2003، صفحة 81)

3- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

حسب محمد توفيق فتعد إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي فلسفة عامة للإدارة تمثل عملية طويلة المدى تركز على إحداث عدة تغيرات في المؤسسة، بهدف تجميع هذه المتغيرات الصغيرة خلال فترة زمنية معينة حتى تحدث تأثيرات عميقة في المؤسسة، كما أنها تعد عملية تحسين وتطوير مستمرة في جميع جوانب المؤسسة. (ماضي، 2002، صفحة 52)

و يعرف لرقط ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي بأنها: "عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الجامعة ليوثر للأفراد و فرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من التعليم والبحث العلمي. أو فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية بأكفا الأساليب و أقل تكلفة و أعلى جودة ممكنة". (لرقط، 2009، صفحة 41)

4- عناصر النظام لتطبيق الجودة الشاملة :

- 1- المشاركة المجتمعية وذلك بوجود علاقات ارتباطية بين المؤسسة التعليمية والمجتمع ، حتى تأخذ في الحسبان احتياجاته و تُركّز عليها في برامجها و مقرراتها الدراسية .
- 2- الإدارة التعليمية وتكون بالاهتمام بالإدارة التربوية في كافة مستوياتها، وذلك من خلال التسيير الرشيد على كافة المستويات .
- 3- الهيئة التعليمية وذلك بتحديد معايير شاملة لأداء كل من يشارك في العملية التعليمية، و بهذه الطريقة يتم تقييم الأداء و محاولة الوصول إلى الممارسات الجيدة .
- 4- المبنى التعليمي بوصفه وحدة متكاملة يهدف لتحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية ، فالمنشآت القاعدية جزء لا يتجزأ في النظام الجامعي و له دور حاسم في منتوجها .
- 5- المناهج التعليمية، من خلالها يكتسب المتعلم المهارات والقيم حيث يتم تقييم هذه المناهج بما يخدم الجامعة في علاقتها بالمجتمع .
- 6- المتعلم - المستفيد الأول - ويتم التعرف على قدراته و استعداداته لعملية التعلم. في إطار تغير النظرة إليه من مستهلك إلى منتج للمعرفة. (أحمد، 2005، صفحة 54).

5 - ميادين الجودة و معاييرها العالمية :

يمكن تجميع و اختصار ميادين الجودة و معاييرها المعتمدة في عدة بلدان متطورة على الشكل الآتي:

- جودة نظام التعليم العالي ككل.
- جودة المؤسسات.
- جودة البرامج ، برامج الإعداد و التأهيل والتدريب ، وبرامج البحث و التطوير، وبرامج خدمة المجتمع
- جودة عمليات التعليم و التعلم، و أنشطة البحث العلمي، وأنشطة خدمة المجتمع.
- جودة المخرجات على أنواعها من خريجين و نتائج بحث علمي وتطور، وأثر ذلك في التنمية
- أما من خلال التصنيف المعتمد في الجامعات الجزائرية، فهناك سبعة ميادين للجودة متمثلة في:
- ميدان التكوين .
- ميدان البحث العلمي .
- ميدان الحوكمة .
- ميدان المنشآت القاعدية .
- ميدان الشراكة مع المحيط السوسيو اقتصادي .
- ميدان الحياة الطلابية .
- ميدان الانفتاح على العالم .
- و أهم المعايير المتداولة عالميا فهي :
- أن يُؤمّن النظام مواءمة بين مخرجاته وحاجة أسواق العمل .
- أن يُؤمّن النظام مخرجات تعليمية ذات جودة عالية .
- أن يساهم النظام في تقدم المعرفة .
- أن يساهم النظام بشكل مباشر في التنمية على أشكالها المختلفة .
- أن يتمتع النظام بفعالية عالية في التسيير والإدارة، وفي استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعرفية المتاحة .
- أن يحترم الأعراف الدولية بشأن الحريات الأكاديمية واستقلالية المؤسسات وحقوق العاملين و الطلبة.

(رمزي، 2005، صفحة 23)

6 - أسباب تطبيق الجودة في الوطن العربي:

- 1- الزيادة المتتالية والمستمرة في أعداد الطلبة و خاصة الملتحقين منهم بالتعليم العالي .
- 2- الحاجة الماسة لتحقيق أداء فعّال في العملية التعليمية.
- 3- امتداد الحاجة للاستمرار في التعليم و تحصيل المعرفة إلى ما بعد التخرج (التعليم المستمر) مما يتطلب تعليم الطلاب في كيفية الاعتماد على الذات في تحصيل المعرفة.
- 4- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يترتب عليها من تأثير على العملية التعليمية.
- 5- الاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية و بأسلوب يحقق الطموحات المطلوبة.
- 6- المنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية والجامعات.

7 - ضرورة ترشيد الإنفاق ووضع أولويات للصرف. (النجار، 2005، صفحة 27)

7- واقع التعليم العالي في العالم العربي :

من خلال التقرير الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ورد أن: الجامعات العربية و مع بدايات القرن الحادي والعشرين مازالت أسيرة المنظومة الفكرية التقليدية conventionnel paradigme في كل من فلسفتها، هيكلها، إدارتها، أساليب تدريبها، قلة بحوثها وضعفها و غياب برامج خدمة المجتمع، ضعف مستوى خريجها، انفصال معارفهم و مهاراتهم عن حاجات المجتمع و السوق و ضعف دورها في التنمية القومية، نقص استقلالها الأكاديمي، غياب مشاركة العاملين فيها في اتخاذ القرارات، وسوء العلاقات بين الطلاب و أعضاء هيئة التدريس. وكل هذه المعوقات جعلت من الجامعات العربية أنساقا مغلقة لا علاقة لها بما يحدث في مجتمعاتهم و كنتيجة للتقرير المذكور تم وصف واقع و آفاق التعليم العالي في الوطن العربي بالكارثة. ومن خلال تقرير اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي و العشرين ، والذي نشرته اليونسكو سنة 1996، كان يحمل عنوان ((الكنز الداخلي للإنسان)) حدد أربعة أنماط مطلوبة للتعليم العالي:

- أن نتعلم لنعرف. Learning to know
- أن نتعلم لنعمل. Learning to do
- أن نتعلم لنعيش مع الآخرين learning to live together
- أن نتعلم لنكون. Learning to be

فأين جامعاتنا من هذه المفاهيم ؟

فالاهتمام بموضوع التعليم العالي على الصعيد العربي لا يعكس إلا جزءا يسيرا من الاهتمام العالمي على اختلاف الاتجاهات. (شاكروشفيق، 2006، الصفحات 41-42-43) والوطن العربي و للأسف لا يزال يدور في حلقة مفرغة وهي التخلف عن ركب الفكر العلمي تقنية وتفكيراً. (عابد، 2002، صفحة 11)، فرغم امتلاك التقنية و التكنولوجيات المتطورة إلا أن كيفية استغلالها وتفعيلها، وتأمين ما تقوم به مازال بعيدا عن خدمة الجامعة و المجتمع على حد سواء.

وإضافة لما سبق ذكره يمكن عرض النقاط الآتية المشخصة لواقع التعليم العالي في العالم العربي:

- الجامعة لا تحتوي منهاجا بمعنى الكلمة بل هو مجرد محتوى معرفي لا غير، وهي بعيدة عن طرائق التدريس الحديثة والفعالة لكن غالبية المقررات تقدم بالشكل التقليدي.
- الجامعة في الأوطان العربية لا تملك روح المبادرة بل هي مكبلة بقوانين صارمة مركزية في قراراتها. (نادين، 2012، صفحة 24)

- التعاون بين الجامعات العربية غير مُفعّل فليس هناك تفاعل و لا تناغم بينهم.
- مراكز البحث و المخابر ليست مُفعّلة بالشكل المطلوب فهي مجرد شكليات تسيير بطرق بيروقراطية لا تخدم البحث العلمي لا داخل الجامعة و لا خارجها أيضا.
- شبه غياب للتدريب في الجامعات العربية .

- الجامعة في العالم العربي مستهلكة للمعرفة لا منتجة لها.
- ومن خلال تصنيف شنغهاي لأهم 500 جامعة في العالم، لم تستطع 22 دولة عربية و 300 مليون نسمة أن يرتقوا بجامعة أو اثنين في التصنيف العالمي !!
- الجامعة في العالم العربي تعرف اختلالات وظيفية عديدة .
- الجامعة في أوطاننا العربية هي مجرد ثانويات مضخمة، فهي بنايات تسلم شهادات ورقية تفقد فعاليتها في المؤسسات المستخدمة لمنتوجها.
- جُل خريجي الجامعات في عالمنا العربي يفتقرون للتكوين والتدريب الجيد، نظرا لطبيعة التكوين الذي يتلقونه من جهة، و لغة التكوين التي أصبحت عائقا أمام المتخرجين من جهة أخرى.
- جامعات الوطن العربي تكس الشهادات على حساب الكفاءات والمهارات فحدث تضخم بالتعبير الاقتصادي مثلما يحدث للأموال ، فتصبح لا معنى لها.
- الجامعات العربية تقتل الفكر الحر لدى الطلبة، فهم مجرد متلقين و مستقبلين للمعرفة لا صانعين أو ناقدين لها. و من أجل هذا استحدثت حاليا هندسات جديدة لتفعيل دورهم في العملية التكوينية.
- هجرة العقول و الأدمغة من الجامعات العربية هو هدر ونزيف كبير للدول العربية ، فتكون الإطارات العليا وتخسر عليهم المليارات ثم لا تستفيد منهم بلدانهم ويخدمون أوطان غير أوطانهم.
- طلبة جامعيون جلهم يبحثون عن النقطة والشهادة لا غير، وإن طالبوا بحقوق فلا تعدو أن تكون حقوقا بعيدة عن المسعى العلمي فوصفوا بأنهم طلبة نقطة لا طلبة علم، فيقول أحد الطلبة:
- إننا نريد حقوقنا و لو مع جهلنا هذا هو الجهل الذي يلبسه أصحابه ثوب العلم فإن هذا النوع أخطر على المجتمع من جهل العوام لأن جهل العوام بين ظاهر يسهل علاجه، أما الأول فهو مُتخفّ في غرور المتعلمين.
- (مالك، 2000، صفحة 39)

8- النسق الجامعي العربي والجزائري في ظل الجائحة - كوفيد 19- وحتمية التعليم عن بعد:

لقد عرف النسق الجامعي في السنوات الأخيرة بالجزائر وفي غالبية المجتمعات العربية هزّات وارتدادات نتيجة الانفجار المعرفي وسرعة تجدد المعرفة كما سبق ذكره آنفا، فأصبح لزاما على كل الفاعلين داخله سواء أفرادا أو هيئات ومؤسسات مواكبة هذا السير الغير الاعتيادي في انتقال المعلومة. لتأتي الأزمة الصحية الأخيرة - داء الكورونا- التي شكّلت منعطفا هاما لدى القائمين على الفعل التدريسي إلى ضرورة، بل وحتمية الاعتماد بشكل أكبر على التعليم عن بعد حتى لا تتوقف المؤسسات الجامعية في القيام بأدوارها ووظائفها، وبالتالي وُضعت الجامعة في المجتمعات العربية عامة وفي الجزائر خاصة بين تحدّين عويصين الأول لا تزال سائرة نحو وهو بلوغ جامعة ذات جودة، والثاني توفير بيئة تدريسية افتراضية لمواجهة الحالة الصحية التي فرضت توقف الدروس حضوريا واللجوء للتعليم الرقمي - عن بعد-

وفي ظل هذا الوضع كان لزاما على الجامعة الجزائرية التوجه إلى محاولة تطبيق التعليم المُدمج والذي يرتكز على اعتماد الأسلوبين معا من خلال دمج التعليميين معا (الحضور، عن بعد) كحل وسط كونه من جهة لا يمكن الاستغناء مباشرة عن التعليم الحضوري والاتجاه للتعليم عن بعد لجملة من الأسباب تتمثل أولا في عدم وجود قابلية تامة من قبل الأساتذة والطلبة نحو هذا الخيار ففي هذا الإطار:

وأكدت دراسة للباحثين : نسبة جرود، رقية عزاق، أنّ الطلبة لم يتقبلوا التعليم عن بعد كون الظروف غير مواتية والوسائل غير متوفرة لذلك، إضافة لعدم الاستعداد المادي واللوجستيكي لعملية الانتقال المباشر، كما أنّ الاعتماد كلياً على التعليم عن بعد سيكلف الجامعة تأثيرات وانعكاسات سلبية سواء مادياً أو مجتمعياً. كما تعد الجامعة الافتراضية صيغة جديدة للتعليم الجامعي عن بعد وهي تعتمد على التكنولوجيا في التعليم، وهذا من خلال استخدام البريد الإلكتروني والشبكة العنكبوتية والاتصال التفاعلي الثنائي ...

ويمكن اعتماد هذا النموذج في جامعاتنا كحل في ظل الظروف الصحية التي نعرفها بلادنا. أو على الأقل تجربة جامعتين أو ثلاث افتراضيتين في منظومتنا الجامعية ثم الحكم على نجاح التجربة من عدمه. ولكن بعد مرور سنتين على تفشي الوباء والذي لا يزال قائماً لحد الساعة - للأسف - ، إلا أنه كشف عن العديد من الإختلالات في كل أطراف الفعل التدريسي بالجامعة، فمن جهة أبان إلى حد بعيد مدى التأخر الذي تعرفه المنظومة الجامعية سواء من ناحية الوعي الرقمي لدى جل الفاعلين في الوسط الجامعي من : إدارة، أساتذة، طلبة حيث لا تزال الطرائق التقليدية هي مناحي وفعاليات التدريس، زد على ذلك لا توجد أرضية صلبة للتحويل الرقمي من عُدّة مادية وتقنية ولوجستيكية. فكيف بالجامعة وهي مركز إشعاع تعليمي وتثري تدفق الانترنت فيها لا يزال محتشم إن لم نقل ضعيف أو يكاد ينعدم في العديد من الجامعات والمراكز الجامعية.

في تصورنا التعليم عن بعد هو دعامة وإضافة للتعليم الحضوري وليس بديلاً له، خصوصاً أنّ الأنساق التعليمية بتعددتها لم تتوفر لها لغاية الآن على الأرضية الصلبة لبلوغ تعليم عصري حديث بما يتطلبه من شروط ومعايير للوصول لمدرسة وجامعة الجودة وكسب تحدي ضمان الجودة.

كما أنّ هناك نوعاً من قلة الوعي لدى الفاعلين في الحقل التعليمي بضرورة التوجه نحو التعليم عن بعد، وهذا ما يجب العمل عليه أي بتكريس ثقافة ووعي رقمي لدى النخبة. كما لا يمكن إغفال أنّ التعليم الحضوري يبقى أكثر إفادة للأبناء على مستوى التحصيل الدراسي والاستفادة والنجاعة التربوية. ولا يمكن إغفال حقيقة أنّ التعليم الحضوري يحافظ على العلاقات الشخصية ويزيد في توطيدها بين الطلاب فلا بد من العمل على دمج التعليمين معاً استفادة مما يقدمانه للعملية التدريسية.

إنّ لابد من تضافر الجهود بين عدة قطاعات لإنجاح التوجه المؤسسي نحو التعليم عن بعد دون استعجال وأيضاً دون تأخر، أي بإستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. حتى نصل إلى زرع الثقافة الرقمية لدى الإنسان المتعلم الباحث عن المعرفة والحقيقة، وبالتالي يُمكنه ذلك بالاندماج في الحركية الرقمية والتكنولوجيات الحديثة في عصرنا الحالي.

ومن نافلة القول الإشارة لحقيقة مفادها أنّ هناك تعليم آني لكنه لا يزال تعليم غير عصري وغير نشط، وهذا راجع في منظورنا للطرائق التدريسية والوسائل المتبعة من قبل المدرّس مع طلبته كونه لا يدع لهم مجالاً للحوار والنقاش وعصف الأفكار فهو بشكل أو بآخر يُلغي الطرف الأهم في المعادلة ألا وهو الطالب بكل مكتسباته المعرفية القبلية وإسهاماته في بناء المعرفة. مما يجزنا إلى الحديث عن هندسة تكوين المدرسين في صناعة وبناء المعرفة - التعليمية -.

و بعد هذا العرض الوجيز نجد أنّ غالبية الجامعات العربية رغم امتلاكها الإمكانيات و الهياكل القاعدية و الوسائل المتطورة ورغم محاكاتها للتطور العلمي على المستوى العالمي ، إلا أنها مازالت تفقر لهويتها الناتجة عن

عدم ربط مكوناتها ، برامجها ، فلسفتها ، و مخرجاتها بالمجتمعات التي تنتمي إليها مما يُفقد مكانتها داخل هذه المجتمعات التي لا تعترف بما تقدمه جامعاتها لبعدها عن احتياجاتها، مشاكلها وتطلعاتها .
ولهذا يأتي العنصر الموالي ليضيف طابعا تقويميا لهذه الجامعات حتى تصبح فاعلة في مجتمعاتها

9- اقتراحات لإصلاح منظومة التعليم العالي في الوطن العربي:

ويتم ذلك باعتماد الجودة في الجامعات من خلال:

1- النظر للتعليم العالي كصناعة لها مدخلاتها و عملياتها و مخرجاتها و يمكن قياس كفايتها الإنتاجية من خلال العلاقة بين المدخلات و المخرجات . (سامي، 2005، صفحة 64)

2- ضرورة تخصيص الأغلفة المالية الضرورية ، فالدول العربية كلها مجتمعة تخصص اثنان مليار دولار سنويا للبحث العلمي وهو المبلغ نفسه تخصصه جامعتي هارفارد وميشجان في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدهما.

3- إلزامية خلق علاقة وطيدة بين ما تتفقه أي دولة على التعليم و ما يعود عليها من مخرجات ، فمثلا ما ينفق على تعليم أطفال كوريا الجنوبية أقل مما ينفق على أطفال الولايات المتحدة الأمريكية، و رغم ذلك أطفال كوريا الجنوبية يتفوقون على أطفال الولايات المتحدة الأمريكية في العلوم و الرياضيات في الاختبارات التي تجريها الهيئة الدولية لتقويم التحصيل العلمي . (سامي، 2005، صفحة 66)

4- إعداد تقارير دورية كل سنة أو سنتين عن حالة الجامعات من خلال عملية التقييم الذاتي في كل مجالات الجامعة من خلال عملية التقييم الذاتي في كل مجالات الجامعة ، مثلما بدأ العمل به في جامعاتنا الجزائرية ابتداء من 2017/01/17 بعد سيرورة عمل وتربصات قامت بها لجنة تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي منذ سنوات.

5- إنشاء معاهد تكنولوجية بحتة مسايرة لاقتصاد المعرفة.

6- الحد من ظاهرة و إشكالية هجرة الأدمغة و ذلك بتوفير بيئة بحثية و جو مناسب للإبداع والابتكار من خلال تحفيز الباحثين و تثمين أعمالهم.

7- ضبط أعداد الطلبة الذين يلتحقون بالجامعات حتى يتمكنوا من التكون بطريقة تجعلهم ذوي كفاءة وبالتالي يكون التكوين نوعيا.

8- ضرورة أن تحتوي الجامعة على منهاج تعليمي يضم- المحتوى المعرفي ، بالإضافة إلى استراتيجيات التدريس الفعالة مثل: التعلم التعاوني، الخرائط الذهنية، التعلم بالمشروع، العصف الذهني مع إدراج معايير للتقويم تكون موحدة وشاملة.

9- تفعيل المخابر البحثية وجعلها بحق مخابر لإنتاج المعرفة وتزويدها بكل ما يلزمها، لا أن تكون مجرد مكاتب إدارية تُسير بيروقراطيا بما لا يخدم الجامعة.

10- جعل التدريب غاية في حد ذاته ومُحصلة كل تعليم، فكما يقال لدى رواد التنمية البشرية: يوم تدريبي واحد يعادل ثلاثة أشهر من التعليم، كما أن الفرد المتكون يكتسب الخبرة و المهارة أفضل من الفرد الذي لا يتكون.

كما أنه إذا كان التعليم يوفر الثقافة، فالتدريب يؤمن المؤهلات ويرفع الكفاءات والمعارف. (خليل، 2008، صفحة 50)

11- على الجامعة أن تكون منتجة للمعرفة لا مستهلكة لها فقط، حتى تفرض نفسها كمؤسسة فاعلة في المجتمع.

12 - تنمية الفكر الحر والناقد لدى الطالب الجامعي، وهذه مسؤولية وواجب على عاتق الأستاذ الجامعي فعليه أن يجعل من طلبته أصحاب فكر حر وناقد، وابستمولوجيين في طرحهم ومنهجيين في تناولهم للظواهر التي تواجههم.

13 - ضرورة التحول للتعليم الرقمي ومسايرة المستجدات الخاصة علميا وتقنيا.

وهناك ثلاث مسلمات لتحسين التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي وهي:

1- لا عمل ناجح دون هدف واضح.

2- لا عمل ناجح ما لم يكن هناك تكوين.

3- لا عمل ناجح دون رقابة. (الحليم، 2016)

ونقول هنا أيضا لا عمل ناجح ما لم يعقبه تقويم.

14- على الجامعة في الوطن العربي أن توصل رسالتها إلى الأمة بخطابها وبلغتها القومية ، مما يفرض عليها أن ترعى اللغة العربية رعاية جادة حتى ترسخ جذورها في الأرض العربية. (محمود، 1994، الصفحات 17-19) ، فاللغة تعتبر مقوما ثقافيا في هويتنا، علينا ترسيخها والعمل بها، لكن هذا لا يمنع من الانفتاح على اللغات الأخرى وتعلمها.

15- المحافظة على استمرارية التعليم العالي والاطمئنان على تطويرها و قدرتها على مواجهة التحديات، سواء كانت عالمية متمثلة في : العولمة، ثورة معلومات، انتشار التعليم عن بعد، أو كانت على المستوى الاقليمي متمثلة في: التنافس بين الجامعات العربية و التوجه عن التدريس عن بعد . (علوط، 2015، صفحة 7)

10- الخلاصة:

إن ما تعيشه الجامعة في الوطن العربي من تأخر وتدهور مقارنة بجامعات العالم المتقدم ، يُحتم على كل فاعل في النسق الجامعي أن يساهم في إيجاد حل لمعضلة تأخرنا وتقدم الآخر .. فنحن نراوح مكاننا والعالم اليوم بكل تجلياته الحضارية لا يقبل بتواجد الضعيف فكرا وتقنية فإما أن نكون أو لا نكون . ولا يتأتى ذلك إلا بالتعليم في مستوياته المختلفة لا سيما التعليم العالي. و تتقاسم هذه المسؤولية كل الأطراف المتشاركة مهما كان نوعها، كل حسب الدور المخول لها من دولة ، مجتمع مدني، النخبة ومؤسسات المجتمع، بكل توجهاتها وأطيافها المتنوعة خاصة المهيكلة منها في أطر مؤسساتية منظمة كمراكز البحث والمدارس العليا، والجمعيات والمؤسسات الشبانية والجامعات والمدارس الخاصة ورجال الأعمال دورا محوريا في تحريك عجلة التنمية والبحث العلمي ومرافقة الجامعة في وظيفتها الحضارية لأن المسألة هي مسألة وطنية وعلى الجميع المساهمة في إقلاع قطار التعليم العالي في الوطن العربي حتى نحقق على الأقل ما حققته جامعات كانت بالأمس القريب جامعات لا يسمع بها مثل ماليزيا واندونيسيا وغيرها.

كما أنّ النخبة في البلاد العربية لا زالت بعيدة عن ميدان الواجب . (مالك، 2000، صفحة 39)

فرغم كل المحاولات المتواصلة إلا أنّ الجامعات العربية مازالت تواجه مشاكل عديدة، ولكي يصل التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي إلى جودة شاملة في كل مخرجاته لابد من رغبة حقيقية يصاحبها عمل مخلص، و إرادة حقة لكل فاعل في مركزه ووظيفته حتى يحدث ذلك التكامل الوظيفي ونبوغ المسعى الذي رُسمت خطته وُحددت معالمه منذ البداية وعلى مدى متوسط وبعيد، مثلما حدث في البلدان المتقدمة فقد رسموا ذلك ونجحوا في مسيرتهم النهضوية ولا يزالون على ذلك النهج سائرون.

- المراجع:

- الباتول علوط. (2015). تطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، الصفحات 7-20.
- الجابري محمد عابد. (2002). مدخل إلى فلسفة العلوم - العقلانية المعاصرة و تطور الفكر العلمي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- السمرة محمود. (1994). الجامعة و مشكلات العصر. عمان: وزارة الثقافة، سلسلة الدراسات.
- العاني خليل. (2008). إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو. بغداد: المكتبة الوطنية.
- الفرنجي نادين. (2012). التنمية و التربية والحكم الصالح. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- النجار وفريد. (2005). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة. القاهرة: اتيراك للنشر والتوزيع.
- بن نبي مالك. (2000). شروط النهضة. سوريا: دار الفكر.
- بوهلال عبد الحليم. (2016). نحو بيداغوجية التدريس بمقاربة التمثيل في العلوم الاجتماعية. آليات تطوير وتطبيق استراتيجيات التدريس وفق جودة التكوين الجامعي و متطلبات الشغل في تخصصات العلوم الاجتماعية في ظل نظام L .M .D كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. الجلفة.

- خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد. (1998). إدارة الجودة الشاملة . الرياض: الكبيعان للنشر والتوزيع.
 - خيرى جابر فراس. (جوان ، 2016). تقييم نظام إدارة الجودة وفق المواصفات الدولية. مجلة ديالى للعلوم الهندسية.
 - سلامة رمزي. (2005). ضمان الجودة في التعليم العالي، الأطر النظرية والعلمية ونماذج من التجارب العالمية. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
 - عدنان أحمد. (2005). الدليل الإرشادي لتطبيق نظام الجودة الشاملة. بيروت.
 - علي لرقط. (2009). إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر -المبررات والمتطلبات الرئيسية، مذكرة ماجستير. باتنة، جامعة الحاج لخضر .
 - فريد النجار. (2000). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
 - فريد النجار. (2005). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة. القاهرة: اتيراك للنشر والتوزيع.
 - كايد عبد الله شاكرفيق. (2006). إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
 - توفيق ماضي. (2002). تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية في مجال الصحة والتعليم، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
 - محمد نصار سامي. (2005). قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة . مصر: الدار المصرية اللبنانية.
 - مريم محمد إبراهيم الشرقاوي. (2003). دراسات في الإدارة التعليمية. مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- قيال موراد، رقيق ساعد، بهلولي خالد

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

قيال موراد، رقيق ساعد، بهلولي خالد (2021) الجامعة في الوطن العربي: الرهان و المأمول في ظل الجودة الشاملة، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 14(العدد 01)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 24-34